جذور أهمية منطقة الشرق الأوسط في استراتيجيات القوى العالمية
(بيئة تصارعيه – تنافسية)

م.م. علي راضي علي حرب
جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
alialmurtada908@gmail.com

الملخص :
تعتبر منطقة الشرق الأوسط من اهم المناطق في العالم والتي تأثرت وبشكل كبير في الفترات التي تعرضت فيها للاستعمار والتنافس من قبل العديد من القوى الغربية ، نظرا لأهميتها السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والجغرافية ... الخ ، مما جعلها محط أنظار الدول الطامعة، حيث كانت ولازالت عرضةً للصراع والتنافس الدولي للسيطرة عليها ، ولا زالت تشكل نفس نسق الأهمية في استراتيجيات القوى الكبرى مما جعلها منطقة (غير مستقرة)، بسبب التفاعلات والتوازنات الدولية التي أثرت فيها وبشكل كبير خصوصاً ومراحل الاستعمار والتنافس الغربي القديم، ابتداءً من القرن السابع عشر، وصولاً إلى القرن الحادي والعشرين ، وأهما عندما تفردت الولايات المتحدة في قيادة نظام أحادي القطبية وهيمنتها على العالم، فضلا عن قيام الكيان الإسرائيلي سنة ١٩٤٨م عندما اغتُصبت الأراضي العربية – الفلسطينية في منطقة تتوسط قارة (أسيا وأفريقيا) لأجل غرس ملامح الأطماع والتوسع والسيطرة على هذه المنطقة(الشرق الأوسط)، وما عقبها من تحولات سياسية وأستراتيجية وتغييرات مباشرة وغير مباشرة، وصولاً إلى فترة صياغة الاستراتيجيات الكبرى والمشاريع الموجهة التي تريد بالشرق الأوسط (التفتيت والانحلال والتقسيم)، تبعاً لتلك الاستراتيجيات المتبعة من قبل دول الغرب خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والكيان الصهيوني من جهة أخرى ، مثل مشروع (الشرق الأوسط الكبير) و (الشرق الأوسط الجديد) ... وغيرها من مصطلحات تهدف إلى محاولات سياسية واستراتيجية انصبت في هذه المنطقة لأهداف مرسومة . إذ مُرت منطقة الشرق الأوسط بالكثير من المحطات التنافسية ما بين القوى الكبرى عالمياً، لتبرهن على تبيان جذور تلك الاهتمامات ، ابتداءً من الاستعمار البريطاني كأول دولة استعمارية أولت الاهتمام الكبير في هذه المنطقة منذ اواخر القرن الخامس عشر وصولاً إلى الهيمنة الأمريكية .

الكلمات المفتاحية : (الشرق الأوسط ، القوى العالمية ، بريطانيا ، التنافس ، الولايات المتحدة الأمريكية ،النفط).

The roots of the importance of the Middle East region in the strategies of global powers (conflictual - competitive environment)

Ali Rady Ali Harb

Assistant Lecturer at Al-Nahrain University - College of Political

Abstract:

The Middle East is considered one of the most important regions in the world, which was greatly affected during the periods in which it was exposed to colonialism and competition by many Western powers, due to its political, strategic, economic and geographical importance...etc., which made it the focus of attention of greedy countries, as it was and still is exposed to conflict and international competition to control it, and it still constitutes the same pattern of importance in the strategies of the major powers, which made it an (unstable) region, due to the international interactions and balances that affected it greatly, especially the stages of colonialism and old Western competition, starting from the seventeenth century, up to the twenty-first century, and most importantly when the United States took over the leadership of a unipolar system and its dominance over the world, in addition to the establishment of the Israeli entity in 1948 AD when the Arab-Palestinian lands were usurped in a region in the middle of the continent (Asia and Africa) in order to plant features of ambitions, expansion and control over this region (the Middle East), and what followed it of political and strategic transformations and direct and indirect changes, up to the period of formulating major strategies and directed projects that want the Middle East (Fragmentation, dissolution and division), according to those strategies followed by Western countries, especially the United States of America on the one hand and the Zionist entity on the other hand, such as the (Greater Middle East) project and the (New Middle East) ... and other terms that aim at political and strategic attempts that were directed in this region for specific goals. The Middle East region went through many competitive stations between the major powers in the world, to prove the roots of those interests in the (Middle East) region, starting with British colonialism as the first colonial country that paid great attention to this

region since the sixteenth century.

Keywords: (The Middle East, world powers, Britain, rivalry, the United States of America, Oil).

مشكلة الدراسة : الكثير من المقومات التي تتمتع بها منطقة الشرق الأوسط ، جعلها منها محل للصراع والتنافس للعديد من القوى الكبرى والعظمى الاستعمارية منذ القرن السادس عشر حتى يومنا هذا ، هذه الخصال ذات الأهمية الكبيرة تشير بأن منطقة الشرق الأوسط لها أهمية في تحديد التفاعلات والتوازنات الدولية . ومن هذا المنطلق تبرز لنا عدة اسأله :-

١ – من هي أول الدول المستعمرة لهذه المنطقة ؟

٢ – هل مرت هذه المنطقة بمراحل استعمار من قِبل قوى استعمارية واحدة أو اكثر ؟

٤ – ما هو وجه ذلك التنافس والصراع ؟.

٥ – من هي أخر قوة دولية مستعمرة لهذه المنطقة في وقتنا الحالي.

فرضية الدراسة : للاستدلال على أهمية منطقة الشرق الأوسط ، يمكن تتبع الأثر والتأثر لمطامع القوى الاستعمارية على مر التاريخ ، هذه الأهمية جعلت من منطقة الشرق الأوسط بوصلة لكل متصدي لقيادة النظام الدولي لا يمكن التغافل عنها مطلقاً.

أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في تحديد المراحل الاستعمارية التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط منذ أول انطلاقة للمستعمرين الذين أولوا اهتمام بالغ الأثر في جعلها منطقة لا يُمكن الاستغناء عنها في استراتيجياتهم التوسعية والاستعمارية.

هدف الدراسة : تهدف هذه الدراسة لتفسير اهتمام القوى المتعاقبة المستعمرة لمنطقة الشرق الأوسط ، بغية دعم الافتراض القائل بعدم استغناء أيةِ دولة أو قوى دولية عن بيئة الشرق الأوسط، من منطلق فهم التاريخ القديم والامتدادات التراتبية للفترات التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط عبر استعمارها من قِبل قوى دولية بعيدة في الواقع الجغرافي، لكنها قريبة في الواقع السياسي والاقتصادي والاستراتيجي.

المقدمة :

تعود جذور الاهتمام التنافسي على منطقة الشرق الأوسط إلى أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر عندما سعى عدد من التجار الإنكليز إلى استكشاف إمكانية إقامة علاقات تجارية مع بلدان هذه المنطقة، لذا فإن بريطانيا أولت منطقة الشرق الأوسط أهمية كبيرة، خصوصاً منطقة الخليج العربي، لدوافع اقتصادية مهمة كان أول بوادرها (التجارة) ، إذ كانت الأقطار العربية، خصوصاً منطقة (الخليج العربي) من اهم الأسواق للتجارة البريطانية،

فضلا عن أهميتها بوصفها مركز لتمويل الصناعة البريطانية بالمواد الأولية المختلفة، كونها منطقة مشجعة للاستثمار رؤوس الأموال البريطانية فيها، كذلك أيضاً موقع الخليج العربي الاستراتيجي من ناحية الملاحة البحرية، إذ كانت بداية التغلغل البريطاني إلى منطقة الشرق الأوسط في (الخليج العربي) في أوائل القرن الخامس عشر و السادس عشر، بلباس تجار ما انفكوا يعلنون بأنهم لا يهدفون سوى البيع والشراء! ولا يبغون فتحاً أو استعماراً ! وهكذا أنشأت بريطانيا وكالة تجارية لها في إيران عام ١٦١٩ م، في بندر عباس ثم نقلت الوكالة إلى البصرة أوائل عام ١٧٦٣ م، وفي عام ١٧٦٤ م، اعترف الباب العالي العثماني بها وعّدها قنصلية مشمولة بنظام الامتيازات ، ويمكن اعتبار نقل الوكالة من بندر عباس إلى البصرة إشارة لبداية التاريخ السياسي للاستعمار البريطاني في الخليج العربي ، ويتسم ذلك النقل بأهمية خاصة إذ قام البريطانيون في تلك الفترة وما بعدها بدور مهم في أحداث المنطقة إذ تمتعت البصرة منذ أوائل القرن الثامن عشر بميزة غير عادية من حيث الاتصال المباشر، وان كان غير منتظم بأوروبا عن طريق حلب. حيث وكانت مواصلات الخليج العربي مع العالم الخارجي تتم عبر سفن شركة الهند الشرقية البريطانية.

إن تأسيس شركة (الهند الشرقية) شكل بداية الاهتمام المباشر بالتجارة الشرقية، فأن حملة نابليون بونابرت على مصر ١٧٩٨ م، ومحاولتها مد نفوذها إلى منطقة الخليج العربي ، كانتا حافزين رئيسيين في صياغة بريطانيا سياسة تقوم على السيطرة على الجزيرة العربية بأطرافها الشرقية والغربية والجنوبية في أطر خطة إمبريالية كبرى لتأمين مصالحها التجارية، ثم المصالح الاستراتيجية والسياسية فيما بعد ، فقد كانت شركة الهند الشرقية الأداة والوسيلة الخبيثة لاحتكار التجارة البريطانية في منطقة الخليج العربي، ونشر السياسة الاستعمارية في المنطقة.

مرت منطقة الشرق الأوسط بمراحل متعاقبة من التنافس العالمي يمكن توضيحها من خلال التالي :

أولاً : التنافس البريطاني – البرتغالي .

سبق البرتغاليين إحكام السيطرة على منطقة الخليج العربي قبل الاهتمام البريطاني بهذه المنطقة. إذ مثّلت الاستكشافات الجغرافية البرتغالية أولى التحركات الأوروبية باتجاه منطقة الخليج العربي، إذ تجسد العامل (الديني والاقتصادي) بهذه المنطقة من خلال سعي البرتغاليين إلى الانتقام من العرب لأغراض دينية، ومنها سعيهم لنشر (الديانة المسيحية) بدل (الديانة الإسلامية) لسكان منطقة الخليج العربي، أما الدافع الاقتصادي فتجسد في التركيز البرتغالي تجاه منطقة الخليج العربي من خلال الطموحات الاقتصادية المتداخلة مع العامل الديني، ويتضح ذلك جلياً من إشارة البحار البرتغالي (الفونسوري بوكيرك) ١٥٠٦ م، عندما قال لجنوده " إن الخدمة الجلية التي سنقدمها لله هي طردنا المسلمين من هذه البلاد ". وقال أيضاً " وذلك إنني على يقين لو أننا انتزعنا (تجارة ملقا) هذه من بين أيديهم (يعني المسلمين) لأصبحت كل القاهرة ومكة أثرا بعد عين، ولان منعت عن البندقية كل تجارة التوابل " وبهذا دخل العامل الاقتصادي إلى جانب العامل الديني ، حيث استولى بالفعل

(بوكيرك) على مضيق هرمز في الخليج عام ١٥٠٩ م. وعلى سقطره عند مدخل البحر الأحمر

[١]. وبعده أمدٍ طويل دخلت معها بريطانيا على نفس الخط لغرض منافستها في حركة التجارة في منطقة الخليج العربي. اهتمت بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط، فعمدت إلى التقرب منه والمشاركة في حركة التجارة القائمة معه بعيداً عن طرق المواصلات البرتغالية التي كانت تسيطر عليها البرتغال آنذاك، إذ حدثت أولى تلك المحاولات البريطانية عندما تم اكتشاف طريق إلى الخليج العربي عبر الأراضي السورية والفارسية، وفي تلك الأثناء جرت محاولات لتعزيز التجارة البريطانية مع بلدان الشرق الأوسط، مكن الإنكليز في حصولهم على أول امتياز تجاري لهم من الدولة العثمانية سنة ١٥٨٠ م [٢] . وفي عام ١٦٠٠ م، أسس البريطانيين (شركة الهند الشرقية) التي اتخذت من (حلب) على الساحل السوري، مركزاً تجارياً لها، وحلقة اتصال بين أوروبا من جهة، والخليج العربي والهند من جهة أخرى لأغراض تجارية برية . كان تأسيس شركة (الهند الشرقية) بداية الاهتمام البريطاني المباشر بالتجارة الشرقية[٣]، ابتداءً في عام ١٦٠٨ م، عندما كانت السفن البريطانية تتردد بانتظام على المحيط الهندي، فأخذت بعدها تتاجر مع دول الخليج العربي عام ١٦١٦م.إذ عمدت بريطانيا إلى تنفيذ سياستها لفرض سيطرتها على منطقة الخليج العربي، وكان عليها أن تخوض صراعاً مع الدول التي كانت تُمارس نشاطاتها في المنطقة، لتأمين مصالحها التجارية، ثم المصالح الاستراتيجية، والسياسية في المنطقة[٤].

أثار زحف البريطانيين نحو الخليج العربي والمحيط الهندي حفيظة البرتغاليين الذين كانوا قد سيطروا على مناطق مهمة في منطقة الخليج العربي منذ العقدين الأولين من القرن السادس عشر، فسارعوا إلى مجابهة بريطانيا تجارياً، ما لبثت إلا أن تحولت المنافسة التجارية بين البرتغال وبريطانيا بعد عام ١٩١٢ م، إلى صدامات بحرية أمام سواحل الهند، شارك فيها الهولنديون كحلفاء لبريطانيا آنذاك، بهدف إقصاء البرتغاليون عن المنطقة تجارياً وسياسياً، وبدعم من السفن البريطانية، مما مكنهم من هزيمة البرتغاليين بالتعاون مع بلاد فارس (ايران) عام ١٦٢٢ م. وقاموا بعدها بالتعاون مع اليعاربة في عمان ما بين عامي ١٦٤٠ – ١٦٥٠ م، بطردهم من ساحل عمان، وبهذا انتهى النفوذ البرتغالي في الخليج وتحولت المنافسة بعدها ما بين البريطانيين والهولنديين الذين تحالفوا ضد البرتغاليين[٥] .

ثانياً: التنافس البريطاني – الهولندي.

كانت الإمبراطورية الهندية أولى الإمبراطوريات الاستعمارية ظهوراً، على الرغم من ظهور بعض الدول الاستعمارية التي سيطرت على منطقة الخليج العربي، إلا أن الإمبراطورية الهولندية اهتمت في أساطيلها الاستعمارية اكثر من غيرها من الحركات الاستعمارية التي سبقتها، إذ كان الأسطول الهولندي يضم اكثر من (٢٠) الف مركب، ويرجع الفضل في وصول النفوذ الهولندي إلى الهند والخليج لـ (يان لنشوتن) الذي نشر نتائج أبحاثه ودليل الملاحة العملي، الذي وصف فيه الطريق من (لشبونا) إلى (الخليج)، وأهمية التجارة في هذه المنطقة [٦]. مما دفعهم إلى قيادة الحملات الكثيرة التي استولوا فيها على مستعمرات برتغالية بالتحالف مع بريطانيا ضد البرتغاليين مثلما اسلفنا سابقاً .

دخلت مرحلة الصراع والتنافس ما بين هولندا وبريطانيا بعد أن تمكنوا من طرد البرتغاليين منها ، فقد واجه البريطانيون منافسة حادة مع الهولنديون ، إذ تمكن الهولنديون من إفساد العلاقات (البريطانية – الفارسية) في عصر الشاه

(صافي) والذي رفض تجديد الامتيازات البريطانية . مما دفع بالشركة البريطانية (شركة الهند الشرقية) إلى نقل وكالتها من (بندر عباس) إلى (البصرة) عام ١٦٤٣ م[٧]. لذا فإن (التعاون) السابق ما بين بريطانيا وهولندا بعد عامين من طرد البرتغاليين من منطقة الخليج العربي انتقل إلى (عداء ومنافسة) شديدين[٨] ،لأغراض تتعلق اغلبها بالتجارة . ولم تنحصر المواجهة والتنافس بين هولندا وبريطانيا على صعيد التجارة فقط! وإنما أدت فيما بعد إلى حصول اشتباكات بحرية شهدتها مياه (الخليج)، دارت بين سفن الطرفين انعكاساً للحرب التي نشبت بينهما في أوروبا (١٦٢٥ – ١٦٤٥) م . حيث تمكن من خلالها الهولنديين من الحاق خسائر جسيمة بالبريطانيين، وفرضوا السيطرة الكاملة على تجارة الخليج ، استمرت حتى الثمانينيات من القرن السابع عشر[٩] . لكن النفوذ الهولندي بدأ يتضاءل في المنطقة خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، بسبب سياسات الملك (لويس الرابع عشر)[١٠] أولاً . والتهديدات الفرنسية ثانياً. مما دفعها إلى التحالف من جديد مع (بريطانيا) عام ١٦٨٨ م . لصد التوسع الفرنسي في أوروبا، مما جعل ذلك ينعكس على وضعها في منطقة الخليج العربي. وبهذا كانت مراكزها التجارية في منطقة الخليج تخضع للبريطانيين وأصبحت في خدمتهم [١١] ، فخضعوا للأمر الواقع وقاموا وبعد عام ١٦٨٨ م من انتزاع البريطانيين السيطرة على مضايق (ملقا) من الهولنديين، وتحكموا بمنافذ التجارة مع الصين وجزر الهند حتى عام ١٧٦٥ م . حيث اخلى الهولنديين مواقعهم في الخليج[١٢] . وبهذا بدئ تدهور حال الهولنديين ذروته الكبيرة منذ انسحابهم عام ١٧٣٥ – ١٧٩٥ م، من مركزيهما في (البصرة وبندر عباس). ونتيجة السياسات الخاطئة التي انتهجها الملك لويس الرابع عشر والمضايقات التي تعرضوا لها من قبل العثمانيين، والتي أدت إلى انسحابهم فيما بعد من (بوشهر) ضمن بلاد فارس (ايران حالياً) ،وبسبب الكراهية التي أثارها الهولنديين أيضا تجاه أهل الخليج عندما قاموا بجلب المستوطنين إلى جزيرة (خرج)، كما حاربوا حرفة الغوص سراً [١٣] ، قام الأمير (مهنا بن ناصر) احد حكام الخليج بالقضاء على مواقع الهولنديين الحصينة في جزيرة خرج عام ١٧٦٦ م ، الأمر الذي أوصل النفوذ الهولندي إلى نهايته في الخليج العربي [١٤]. وبعد انتهاء مراحل التنافس البريطاني – الهولندي في الخليج ، وضعت بريطانيا مشاريع لاحتلال منطقة قبائل الهولة في الخليج (البحرين حالياً)، وجعلها مستعمرة تابعة لها. وقامت أيضاً بالاستيلاء على جزيرة (قشم) اعتقادا منها بأنها ستوفر لها موقعاً استراتيجياً في الخليج ،فبعد اضمحلال نفوذ هولندا وانتهاءه في منطقة الخليج، حّلت محلها (فرنسا) كمنافس جديد للنفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي [١٥]. ولكن بريطانيا قبل أن تواجه فرنسا، واجهت منافسة شديدة من العثمانيون.

ثالثا: التنافس البريطاني – العثماني

لم تستطيع الدولة العثمانية أن تتخطى حدودها السياسية أو الحضارية التي وقفت عندها في القرن السادس عشر، فقد اصطدمت بالفرس شرقاً، مما حال بينها وبين التوسع حتى الهند. وفي المياه الشرقية كان البرتغاليون يتمتعون بتفوق بحري ملحوظ، استطاعوا أن يطوقوا السواحل الشرقية للإمبراطورية العثمانية في الخليج العربي والمحيط الهندي، وجنوب البحر الأحمر. وعقبها بعد ذلك سيطرة الهولنديون إلى جانب تحالفهما مع بريطانيا لطرد البرتغاليون، بنفس

المنطقة. ونجحت روسيا أيضاً في إيقاف أي تقدم عثماني في أسيا شمالا . بينما بدأت أوروبا الشرقية تتوسع على حساب الممتلكات العثمانية. فلم تُفكر الحكومة العثمانية بشكل جدي في بسط نفوذها شرق جزيرة العرب قبل عام ١٨٦٩م ، إذ لم يتجاوز ولاة بغداد العثمانيون ميناء الكويت المطل على الخليج ، ولم يكن له في حينها أهمية تُذكر. ولم ترفع السفن العثمانية أي علم تابع لهم هناك، سوى السفن الصغيرة فقط ، وعندما اقترحت الحكومة العثمانية (الاستانة) إرسال سفينتين حربيتين لمشاركة القوات البريطانية في مراقبة (تجارة الرقيق)، واجهت رفضاً بريطانياً ، على الرغم من أن الجانبين قد وقعا اتفاقاً بهذا الشأن[١٦]. ولكن الوضع تغير في عام ١٨٦٩ م، بسبب ظهور عاملين مهمين وجها اهتمام الدولة العثمانية إلى منطقة الجزيرة العربية والخليج لأول مرة ، الأمر الأول: هو فتح قناة السويس للملاحة، الأمر الذي ييسر للأسطول العثماني العبور إلى البحر الأحمر والخليج، وصل ميناء (الاستانة) إلى البصرة مباشرة . والأمر الثاني : هو تولي (مدحت باشا) ولاية بغداد (١٨٦٩ – ١٨٧٢ م) . فقد رسم مدحت باشا خطة للاستيلاء على (الكويت ، والبحرين ، وقطر ، ونجد والإحساء في السعودية)، سعياً من قِبل مدحت باشا إلى إعادة بسط النفوذ العثماني في تلك المناطق، وتعويضاً لها عن الخسائر التي توالت عليها في أوروبا . ولم يواجه الوالي العثماني أية صعوبة في الكويت بسبب ميل عائلة (الصباح) إلى الاعتراف بالسيادة العثمانية، شريطة عدم التزامها دفع الجزية، وفي عام ١٨٧٠ م، استصدر مدحت باشا فرماناً أعلنت الكويت فيه بأن (سنجقا) تابعة لمتصرفية الإحساء وحصل شيخها على لقب (قائمقام) آنذاك ، كما تعهدت الكويت برفع العلم العثماني عي السفن التابعة لها ، وهو امر جديد وطارئ في الساحة الخليجية التابعة إلى السيطرة البريطانية ، إذ أن السفن في منطقة الخليج جميعها كانت ترفع العلم البريطاني فقط .وبهذا بدأت الدولة العثمانية تفكر في تنفيذ مشروع ضم (الإحساء ونجد) إلى مناطق نفوذها ، فأرسلت حملة بحرية إلى الخليج ، نزلت أولا في ميناء القطيف عام ١٨٧١ م، وبسطت نفوذها على الإحساء دون مقاومة تذكر ، وفي شتاء العام نفسه زار مدحت باشا (الإحساء) وأقام حامية عثمانية في (الدوحة) في قطر، والحق بها سفن بحرية، وهنا بدا القلق البريطاني الذي دفع السلطات البريطانية إلى التعاون مع سعود بن فيصل في الرياض للوقوف بوجه التمدد العثماني. فكانت الحملة العثمانية على الإحساء عام ١٨٧١ م، بداية الصراع والتنافس البريطاني – العثماني حول السيادة والنفوذ في منطقة الخليج . فقد ولدت حملة الإحساء وما عقبها من حملات أخرى في قطر وسلطنة عمان في بعد القلق البريطاني المتزايد إزاء التمدد العثماني في منطقة الخليج خصوصاً بعد قيام الدولة العثمانية بحملة تزامنت في نفس السنة بإرسال السفن الحربية إلى اليمن، حيث نجحت بالسيطرة على (عسير) في اليمن، حيث تمكن بعد ذلك العثمانيون من إحكام السيطرة على صنعاء عام ١٨٧٢ م[١٧]. قام العثمانيون بعد ذلك ببناء ميناء (الزبارة) على الساحل المقابل المباشر لجزر البحرين، لكن الحكومة البريطانية هددت في سنة ١٨٧٤م، بعدم السماح بأي عمل يمس ما اسمته بـ (استقلال البحرين)، إبان حكم الشيخ (عيسى بن خليفة) حاكم البحرين آنذاك ، فأوقفت الحكومة العثمانية في بغداد أعمال بناء ذلك الميناء [١٨]. وقد رأت بريطانيا في الحملتين على اليمن والإحساء، خطة عثمانية هدفها الالتفاف على النفوذ البريطاني في المنطقة على امتداد السواحل الشرقية،

والجنوبية للجزيرة العربية، ابتداءً من البحرين وانتهاءً في عدن . مما دفع ببريطانيا للوقوف متحفزة أمام أية محاولة للباب العالي العثماني لفرض سيادته على أقاليم شبه الجزيرة العربية، وتهديد النفوذ، والمصالح البريطانية في الخليج العربي [١٩].

قامت بعد ذلك بريطانيا بتبديل سياستها تجاه التوسع العثماني، فبعد أن كانت تفضل ميناء البصرة وتهمل ميناء الكويت الذي يبعد عنها(١٤٠) كم، عندما رفضت بريطانيا مرتين، العرض المميز المقدم من أمير الكويت (مبارك الصباح)، بأن تصبح الكويت تحت الحماية البريطانية (١٨٩٧ – ١٨٩٨)، توجه العقيد (ميد) في نهاية عام ١٨٩٨ م، للتفاوض مع أمير الكويت (مبارك الصباح) لوضع الكويت تحت الحماية البريطانية. إذ وقع الجانبان اتفاقية عام ١٨٩٩ م، ربطت الكويت بموجبها ببريطانيا[٢٠]. قامت بعدها بريطانيا بإضفاء صفة قانونية على مركزيتها في الخليج من خلال عقد معاهدات كثيرة مع مشايخ وإمارات المنطقة، ووضعها تحت الحماية البريطانية. إذ قامت بمد نفوذها في منطقة الخليج من خلال تلك الاتفاقيات أولها مع الكويت سنة ١٨٩٩ م، وتلاها الاتفاق مع مسقط (عمان) عام ١٨٩١ م، وعقدت اتفاق مع قطر عام ١٩١٣ م، واتفاق أخر مع البحرين عام ١٩١٤ م. مما اطلق على تلك الاتفاقيات تسمية (اتفاقيات التحريم) أو (الاتفاقيات المانعة). ذلك لأنها تمنع أي نفوذ غير بريطاني في المنطقة. عدت تلك الاتفاقيات حينها بمنزلة الذروة التي وصل إليها النفوذ البريطاني في المنطقة، بمقتضى تلك الاتفاقيات تعهد الشيوخ وأمراء الخليج عن انفسهم وعن من يرثهم أو من يخلفهم بالحكم دون تحديد لمدى زمني محدد، بالالتزام بتلك الاتفاقيات. وبهذا أحكمت بريطانيا كامل قبضتها على منطقة الخليج من ناحية الملاحة ، وبروز الحملات التنقيبية للبحث عن النفط بعدها بشكل مباشر. قبل أن تضع الحرب العالمية الأولى أوزارها، دخلت بريطانيا في صراع مع (ألمانيا) للحصول على امتياز للنفط، وتمثل الموقف البريطاني في دعم (وليم كوكس دارس) في مفاوضاته مع السلطة العثمانية ،وقد ساعدهم مجيء الاتحاديون إلى الحكم بعد الانقلاب العثماني ١٩٠٨ م الذين أظهروا ميلاً واضحاً لبريطانيا، إذ حصلت مصالح بريطانيا على مركز مفضل في ميدان المنافسة وفي عام ١٩١٠م، تأسس البنك الوطني التركي برأسمال بريطاني، وجرت مفاوضات فيما بعد بين البنك الوطني التركي والبنك الألماني أسفرت في ٣١ كانون الثاني من العام نفسه عن تأسيس شركة بريطانية في لندن باسم شركة (الامتيازات الأفريقية والشرقية المحدودة) (The-African-andEasternConcessionsLtd) وقد قَسّمت حصص المساهمة فيها بنسبة ٢٥ %للبنك الألماني و ٧٥ % للبنك الوطني التركي كاسل (Cassel) وكولبنكيان (C. S. Gulbenkian) . وفي عام ١٩١٢ م، تحول اسمها إلى شركة النفط التركية (T .C. P) اختصار لكملة (The Turkish Petrolem).عُد تأسيس شركة النفط التركية بين بريطانيا وألمانيا ضماناً لمصالح بريطانيا بالدرجة الأولى، إذ أدركت بريطانيا خطر المد الألماني إلى المنطقة ، فوجدت بأن أفضل وسيلة لضمان مصالحها هي الدخول في مفاوضات ومعاهدات مع ألمانيا لتجنب الحرب معها ولتضمن استمرار سيطرتها . وبعد أن فرضت بريطانيا سيطرتها على شركة النفط التركية، أرادت توسيع امتياز شركة النفط الإنكليزية–الفارسية (امتياز دارسي) ليشمل العراق . وقد اتخذت بريطانيا من

خلاف الحدود بين كل من الدولتين الفارسية والعثمانية وسيلة لذلك ، وعندما تم التوقيع على بروتوكول تعيين الحدود بين الدولتين في ١٧ تشرين الثاني ١٩١٣م، دخلت بموجبه منطقة ضيقة من الأراضي الفارسية المشمولة بامتياز دارسي تبلغ مساحتها ٨٠٠ ميل مربع ضمن الأراضي العثمانية ، لقد عرفت فيما بعد بـ (الأراضي المحولة[٢١] .) (Ferried Trans Territories)واعترفت الحكومة العثمانية بموجب البروتوكول بحق الشركة في مد أنابيب النفط حتى الأراضي المحولة إلى الخليج العربي .كانت تلك الادعاءات موجهة بالأساس ضد المصالح الألمانية في المنطقة ، إذ لم يكن لبريطانيا آنذاك أي منافس سوى ألمانيا، إذ حاولت بشتى الوسائل، الحد من نفوذها، فقد كانت ألمانيا الشريكة الوحيدة لبريطانيا في شركة النفط التركية ، لذلك حاولت بريطانيا حصر نفوذ ألمانيا، فكان إدخال شركة النفط الإنكليزية –الفارسية، ضمن شركة النفط التركية يمثل هدفاً بريطانياً كبيراً . وبالفعل استطاعت بريطانيا من أخذ موافقة تركيا في ١٤ آذار ١٩١٤ م، في الاعتراف بكون القسم الجنوبي من العراق مجالاً حيوياً لشركة النفط الإنكليزية– الفارسية وعلى الموافقة على مد سكة حديد بين الكوت ومندلي لنقل النفط الذي تعثر عليه الشركة هناك . انتهت مرحلة التنافس (البريطاني – الألماني – العثماني) لغاية بدا الحرب العالمية الأولى[٢٢] .

رابعاً: التنافس البريطاني – الفرنسي .

بدأت أولى المحاولات الفرنسية للإتجار مع الشرق عام ١٦٠١ م، حين قام بعض المغامرين الفرنسيين بقيادة (فرانسوا بيرارد دي لافال)، بالإبحار نحو الشرق عبر طريق رأس الرجاء الصالح إلا أن اصطدام السفينة بالصخور أدى إلى فشل تلك الرحلة عند سواحل الهند الجنوبية . وفي عام ١٦٠٤ م، تأسست (شركة الهند الشرقية)، والتي تجددت عام ١٦٤٢ م، إلا أنها لم تحقق نجاحاً يُذكر. حاول بعدها وزير المالية الفرنسي (كولبير) تنشيط الجهود الفرنسية من جديد، فقام بتأسيس (شركة الهند الشرقية) بحلتها الجديدة عام ١٦٦٤ م [٢٣]

فبعد انتهاء حرب (الثلاثين عاما) في أوروبا ، تأسست من جديد (شركة الهند الشرقية) الفرنسية من عام ١٦٦٤ م. إلى بداية مطلع القرن الثامن عشر أخذت هذه الشركة توطد نفوذها في الخليج للحصول على امتيازات من بلاد فارس وافتتاح الوكالة التجارية والقنصليات[٢٤]، وأثناء حرب السبع سنوات في أوروبا (١٧٥٦ – ١٧٦٣) م، وفي أعقابها بين عامي (١٧٥٨ – ١٨١٠ م)، تحولت منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي إلى ميدان تنافسي بين بريطانيا وفرنسا، بسبب تزايد النشاط الفرنسي، إذ أخذت تسعى جاهدة من اجل السيطرة على جزيرة خرج العربية، بغية إنشاء قنصلية في مسقط ،إلا أن قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ م، حال دون تحقيق ذلك . ولكنها بعد هذا الفشل ازدادت رغبة فرنسا في التوسع في منطقة الخليج، من اجل تصريف منتجاتها والحصول على المواد الأولية، والأسواق، والأيدي العاملة، وراس المال. لذلك بدأت فرنسا تنافس بريطانيا على مستعمراتها في الهند للحصول على امتيازات في الخليج العربي ،وأخذت تعمل على ضرب المصالح البريطانية، لأن الساحة العربية ومياه الخليج العربي كانت محل الصراع آنذاك. أثناء حملة نابليون بونابرت على مصر عام ١٧٨٩ م، دخل التنافس الإنكليزي– الفرنسي في الخليج العربي، اطار جديد، إذ لجأ البريطانيين إلى شاه فارس من اجل الوقوف بوجه الفرنسيين، في الوقت الذي حرص فيه

نابليون على التقرب من حكام مناطق الخليج العربي ومنهم :(سلطان بن احمد)، سلطان عمان. فقد اقترح (تاليران) وزير الخارجية الفرنسي، على إرسال بعثة إلى مسقط من اجل إعادة تأسيس الروابط مع (سلطان بن احمد)، الذي جعل موانئ عمان مفتوحة أمام السفن الفرنسية[٢٥].

يروي احد المؤرخين بأن (نابليون بونابرت) الذي قاد الحملة الفرنسية على مصر ١٧٩٨ م، قال " ليست أوروبا سوى تل صغير حقير، كل شيء هنا يُبلى مع الزمن، لقد انقضى ما كسبت من مجد وأوروبا الصغيرة هذه لا تتيح مجالاً كافياً للأمجاد ، فلا بد اذاً من الذهاب إلى الشرق، لان كل مجد عظيم لم يظفر به أصحابه إلا في الشرق "[٢٦] . وبهذا الصدد جاءت الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨م. منذ ذلك الوقت دخلت فرنسا في تنافس حقيقي مع بريطانيا.على الرغم من أن تاريخ التنافس ما بين بريطانيا وفرنسا يرجع أمده إلى القرن السابع عشر، وما عقبها من القرون المتعاقبة الثامن عشر، والتاسع عشر، إلا أنه في عام ١٧٨٥ م، تحولت منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي إلى احد الميادين الجاذبة للصراع البريطاني – الفرنسي في العالم ، بسبب أهمية المنطقة على الصعيدين التجاري والاستراتيجي وباعتبارها حلقة اتصال بين أوروبا والهند . ركز الفرنسيون جهودهم على ضرب المصالح البريطانية بوضع يدهم على مفاتيح الهند والسيطرة على المنافذ المؤدية إليها في البحر الأحمر، والخليج العربي، واستمالة بعض القوى اليهم واستخدام أراضيهم قواعداً لغزو الهند، إذ حاولوا احتلال مصر سنة ١٧٨٩ – ١٨٠١ م ، واستمالة بلاد فارس إلى جانبهم والاستحواذ على جزيرتي (خرج وهرمز) وجعلهما قاعدتين ضد النفوذ البريطاني في الخليج[٢٧] . وبهذا أولت فرنسا الاهتمام في استعمار(مصر) لغرض بناء إمبراطوريه جديدة أولا . ومزاحمة بريطانيا التي فشلت بعقد الصلح معها ثانياً . والى تلك المشاكل التي أثارتها بريطانيا ضد فرنسا من خلال حملاتها التوسعية وتأليب بقية الدول الأوروبية عليها ،صمم الفرنسيون على الانتقام من إنكلترا من خلال غزو مستعمراتهم في منطقة الشرق الأوسط ،خصوصاً(مصر)، فكان فتح ميدان التنافس ما بين وفرنسا، وبريطانيا، من خلال التقرب الفرنسي إلى منطقة الشرق الأوسط من الوسائل التي لجأ إليها الفرنسيون للاقتصاص من خصومهم البريطانيين ٢٨. فكانت أول المحطات (مصر) .وهكذا ارتأت حكومة (لويس السادس عشر)، أن تحتل مصر كغنيمة لها من ميراث الدولة العثمانية. وفي هذه الصدد قال (سارتين) وزير بحرية فرنسا في مجلس الوزراء آنذاك: " إن احتلال مصر هو الطريقة الوحيدة لحفظ تجارتنا في البحر المتوسط ، ومتى توطدت قدمنا في مصر، صرنا أصحاب السيادة على البحر الأحمر ، وصرنا نستطيع أن نهاجم إنكلترا أو الهند أو ننشى في تلك الأصقاع متاجر ننافس بها الإنكليز ... "[٢٩]. لذا فأن مشروع الحملة الفرنسية على مصر، لم يكن وليد الصدفة! أو الظروف الطارئة. لأن ذلك الصراع ما بين الطرفين يرجع في حقيقة الأمر إلى ذلك الصراع الذي اندلع بين إنكلترا، وفرنسا، في الهند، التي شرع فيها نابليون قائلاً " إن الغرض الأول من حملة الفرنسيين على مصر هو رضخ شوكة الإنكليز في الشرق إذ لا طريق غير وادي النيل للجيش الذي يناط بهذه المهمة الخطيرة بتغيير مجرى الأحوال في الهند ... "[٣٠] . فالحملة الفرنسية على مصر كانت بمثابة دور من أداور الصراع بين

الطرفين على الفتح والاستعمار إذ إن تاريخ ذلك الصراع يعود إلى القرن السابع عشر، والثامن عشر، يرجع بدايته إلى شن حملة نابليون على مصر لقهر الإنكليز والتأثير على طرق متاجرها في الهند.

على الرغم من هزيمة (نابليون) على يد البريطانيين في معركة (أبي قير) في ٢ أب ١٧٩٨م، إلا أنه سار قُدماً بعد احتلاله للسويس في تشرين الثاني عام ١٧٨٩ م، في مد نفوذه إلى الخليج وداخل البحر الأحمر في خطوةً للوثوب على الهند. لكن بريطانيا تمكنت من إحباط مخططاته بين عامي (١٧٨٩ – ١٨٠٠) ومنعته من تحقيق أهدافه ، وبسقوط موريشيوس الفرنسية بأيدي الإنكليز عام ١٨١٠ م، اختفى أي اثر للتهديد الفرنسي للمصالح البريطانية في الخليج، وأمنت بريطانيا بذلك مصالحها في هذه منطقة الخليج وغيرها [٣١] .

ولكن في أواخر القرن الثامن عشر، عادت فرنسا إلى شن مواجهات بسيطة مع بريطانيا في منطقة الخليج العربي، حينما عقدت فرنسا اتفاقية مع مسقط عام ١٨٩١ م، منحت بموجبها امتيازات لاستخدام موانئ (مسقط ،وصحار، وصَور) وتأسيس مخازن فرنسية للفحم والمؤن في الميناء الأخير، إلا أن حكومة الهند البريطانية أجبرت السلطان على إعلان نقض هذه الاتفاقية، فضلاً عن كون هذه الاتفاقية ، دخلت فرنسا مع روسيا عام ١٨٩١ م، في اتفاقية سرية هدفها معارضة النفوذ البريطاني في فارس والخليج[٣٢].

وبهذا تسيدت بريطانيا على منقطة الخليج العربي دون منازع .فبعد أن تمكنت بريطانيا من القضاء على النفوذ الأوروبي المنافس لها في منطقة الخليج العربي ، أخذت خلال فترة بداية القرن التاسع عشر تعمل على تحويل المنطقة إلى (بحيرة بريطانية)، وأخذت توطد نفوذها على اطراف الجزيرة العربية من (عدن) في الجنوب حتى (الكويت) في اعلى الخليج العربي . وأقامت بعدها بتأسيس علاقات تجارية – سياسية مع إمارات المنطقة، استخدمت بريطانيا احد أساليبها الناجعة في تشتيت طموحات الاستقلال لسكان تلك المنطقة من خلال سياسية (فرق تسد)، لغرس سياساتها الاستعمارية ومخططاتها [٣٣]. وصولا لفترة الحرب العالمية الأولى .

خلال فترة الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ م، تصاعدت أهمية الخليج بالنسبة إلى بريطانيا التي جندت كل إمكاناتها لحماية مصالحها فيه، إذ قامت بإرسال فرقة عسكرية إلى جنوب العراق خطوةً من شانها توفير الحماية للخليج ، وقامت بعدها باحتلال العراق انطلاقا من (البصرة)، لأن العراق ودول الخليج خلال الحرب العالمية كانا يُمثلان الأهمية البالغة بالنسبة لبريطانيا، خصوصاً بعد ضهور النفط . وتصاعد الأرقام المتوقعة لاحتياطاته[٣٤] . وما أن احتلت القوات البريطانية منطقة الخليج العربي وجنوب العراق، حتى عاد التنافس بين تلك الدول مرة أخرى على تقسيم ثروات العراق والوطن العربي التي كانت في تلك الأثناء جزء من أملاك الدولة العثمانية.

أفرزت (الحرب العالمية الأولى) سلسلة من المتغيرات إذ أصبحت فرنسا المنافس القوي لبريطانيا في المنطقة وحاولت بشتى الوسائل الحصول على موطئ قدم لها في المناطق الخاضعة للسيطرة البريطانية، في الوقت الذي كانت بريطانيا تسعى فيه إلى عدم الدخول في حروب مع دول حليفة لها خصوصاً فرنسا. قامت بريطانيا بإحلال فرنسا محل ألمانيا، ضمن صفقة لإعادة توزيع الثروات النفطية، إذ بدأت المفاوضات في بداية عام ١٩١٩ م، وتم التوقيع على أول مذكرة

اتفاق في ٨ نيسان ١٩١٩م، بين كل من لونك (Long) وزير المستعمرات والنفط البريطانية و بيرنجيه Berenger) (h.عضو مجلس الشيوخ الفرنسي، ورئيس اللجنة الفرنسية العامة للنفط. وسميت باتفاقية (لونك – وبيرنجيه)، ولكنها لم تأخذ شكلها النهائي إلا في ٢٤ نيسان ١٩٢٠م، عندما عقدت اتفاقية (سان ريمو النفطية)، بين بريطانيا وفرنسا، إذ نُصت اتفاقية لونك –بيرنجيه على أنه إذا ما عُهد لبريطانيا بالانتداب على العراق فستعمد إلى استعمال وساطتها لدى الحكومة العراقية من أجل ضمان الحصول على امتياز مماثل لفرنسا، الذي كانت قد منحته لشركة النفط التركية أو للشركة التي ستحل محلها. وستحصل فرنسا على نسبة من رأسمال تلك الشركة وتتمتع بكل الحقوق التي قد تقرر لحملة الأسهم ، على أن تكون خاضعة للإشراف البريطاني الدائم. ونصت الاتفاقية كذلك على أن تكون حصة بريطانيا من شركة النفط التركية ٧٠ % ويكون لفرنسا ٢٠ %، أما الـ ١٠ % الباقية فتخصص لحكومة العراق اتي سيتم تشكيلها [٣٥]. حتى تلاها بعد ذلك اتفاقية تقسيم المنطقة التي عرفت بـ (اتفاقية سايكس – بيكو) سنة ١٩١٥ – ١٩١٩ م. والتي جاء على اثرها تقسيم المنطقة العربية بين الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى . وكانت ابرز أسباب هذه الاتفاقية [٣٦]:

١ – الحرب العالمية الأولى ، حيث استغلت بريطانيا المنتصرة مع حليفتها فرنسا تلك الحرب من اجل تقسيم مناطق النفوذ التي كانت واقعه تحت حكم (الدولة العثمانية) لغرض زيادة النفوذ البريطاني – الفرنسي في البحر الأحمر والمنطقة العربية .

٢ – مشاركة الدولة العثمانية إلى جانب (ألمانيا) في تلك الحرب والذي زاد من رغبة بريطانيا وفرنسا للانقضاض على الدولة العثمانية .

٣ – احد أسباب الاتفاقية تلك الوعود التي اطلقتها بريطانيا بمناطق نفوذ لمن يكون شريك لها في الحرب فلم تجد افضل من فرنسا وروسيا .

٤ – جاءت هذه الاتفاقية لغرض تقسيم الأقطار العربية إلى دول ودويلات لغرض السيطرة عليها .

٥ – تم تقسيم المنطقة العربية وفق اتفاقية سايكس – بيكو إلى :

أ – منطقة النفوذ البريطاني المباشر: والتي تشمل البصرة وبغداد وميناءي حيفا وعكا .

ب – منطقة النفوذ البريطاني غير المباشر: والتي شملت النقب وشرقي الأردن ووسط العراق.

ج – منطقة النفوذ الفرنسي المباشر: جنوب شرق الأناضول والمناطق الساحلية في سوريا .

د – منطقة النفوذ الفرنسي غير المباشر: دمشق وحلب وحمص وحماة حتى منطقة شمال الموصل .

هـ – أما فلسطين : فكانت مسالة دولية. ودخلت تحت أنظارها واهتمامها فيما بعد بغية إعطاءها للصهاينة.

لقد كانت لبريطانيا مصالح اقتصادية في العراق والأردن وفلسطين، فقد تم تقسيم المنطقة وفق أسس استعمارية لأنها كانت تمثل الطريق البري الواصل بين شرقي المتوسط، والخليج الفارسي، ومن ناحية أخرى كانت هذه المناطق المقسمة

التي وضعت تحت النفوذ البريطاني بشقية المباشر وغير المباشر، قريبة من آبار النفط لبلاد فارس (ايران)، والتي كانت ترى فيها بريطانيا موقع اقتصادي نفطي مميز، وقامت بالهيمنة على منابع النفط وخصوصاً في العراق ، ومنطقة الخليج العربي. أما فيما يخص فرنسا، فقد كانت لها دوافع اقتصادية، وسياسية وحتى ثقافية، في المنطقة التي استولت عليها جراء التقسيم. يمكن النضر إلى المواقع المقسمة بين بريطانيا وفرنسا حيث اللون الأحمر الذي يُشير إلى مناطق النفوذ البريطاني والأزرق الذي يُشير إلى مناطق النفوذ الفرنسي ، من خلال الخارطة رقم (١) والخارطة رقم (٢) أدناه .

خارطة رقم (١٣) توضح مناطق النفوذ البريطاني الفرنسي .

المصدر : كتاب (خط في الرمال) ترجمة سلامة الماغوط ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠١٥ على الرباط : http://www.alaalem.com/?aa=news&id22=58813 .

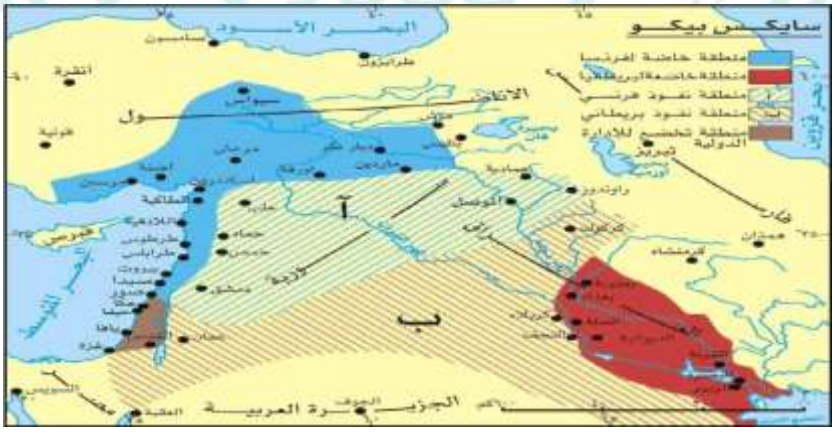

خارطة رقم (١٤) توضح مناطق النفوذ بين بريطانيا وفرنسا

المصدر : طلال سلمان ، موقع السفير العربي ، بعنوان الوطن العربي في حماية الاستعمار مجددا ، ب تاريخ ٢٠ – ٢ – ٢٠٢٠ ، على الرابط : https://talalsalman.com .

خامساً : التنافس البريطاني – الروسي

كانت الثورة الصناعية التي اجتاحت أوروبا، المحرك لصراع الدول وظهور سياسة الاستعمار المرتبطة بالاستعمار الاقتصادي والتجاري ، فعندما ضعفت الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر، سعت بعض القوى الأوربية إلى النفوذ في منطقة الخليج العربي، ومن هذ الدول (روسيا القيصرية) التي كان مسعاها يتجه صوب الوصول إلى (المياه الدافئة)،من جهة وإضعاف نفوذ بريطانيا عن طريق الحد من إشرافها على طريق التجارة والنقل في منطقة الخليج العربي من جهة أخرى ، و للحد من سيطرة بريطانيا على آبار النفط المكتشفة فيما بعد. قامت روسيا خلال المدة (١٨٢٨ – ١٨٢٩) باحتلال مناطق فارسية وأخرى عثمانية، واستطاعت الجيوش الروسية أن تتقدم حتى (أدرنه) وتحتل شرق الأناضول.حيث أدى ذلك إلى قيام بريطانيا بتعزيز نفوذها في منطقة الشرق درئاً لما أخذت تخشاه من امتداد النفوذ الروسي إلى تلك المنطقة[٣٧]. دخلت روسيا في تحدي للوجود البريطاني المهيمن على الخليج، وهو ما دفع روسيا لتنفيذ محاولاتها ورغبتها في إنشاء ميناء وقاعدة حربية في الخليج العربي، فاختارت روسيا بلاد فارس (ايران)، بحكم الجوار والحدود الطويلة المشتركة بينها لتكون قاعدة انطلاق نحو حلم البحار المفتوحة والمياه الدافئة، لاسيما بعد الانتصارات التي حققها روسيا عام ١٨١٣ م.

عقدت معاهدة (كولستان) التي كانت فاتحة النفوذ الروسي في بلاد فارس ، والتي عدت ساحة للتنافس البريطاني – الروسي في الربع الأخير من القرن الثامن عشر في عهد حكم (ناصر الدين شاها) (١٨٤٨ – ١٨٩٦) م [٣٨] ، انتقلت روسيا بعدها الخوض في غمار مجالات أخرى تمثلت في إرسال القناصل وإقامة شبكة من خطوط السكك الحديدية والخطوط الملاحية والشركات التجارية والبعثات الروسية على هيئة ضباط عسكرين وزيارات مسؤولين وأطباء للبحث عن منفذ لهم على الخليج العربي، إذ كان الأطباء يرسلون القضايا السياسية إلى الحكومة الروسية، كما شُكل فتح القنصليات نشاطاً، مثل تحدياً سياسياً واضحاً للحكومة البريطانية في المنطقة[٣٩] . فقد كان الروس يعملون جاهدين للحيلولة دون نجاح بريطانيا في تكوين خط العرض الاستراتيجي، بإحكامها السيطرة على المنطقة ككل، إذ عمد الروس آنذاك لإقامة خطوط نفوذ طويلة مماثلة للخطوط البريطانية، متغلغلة في مناطق النفوذ البريطاني في جنوب أسيا، والخليج العربي، والبحر المتوسط. حتى نجحوا في ذلك بكسر الخط البريطاني من خلال التحالف مع الدولة العثمانية سنة ١٨٣٣ م[٤٠] . استمرت روسيا في التغلغل داخل الدولة العثمانية وعمدت إلى تنفيذ الكثير من المشاريع خصوصاً في بلاد فارس (ايران) التي نجحت في تغلغلها فيها ونفذت مشاريع كثيرة منها: الحصول على الامتيازات والسيطرة على مواقع الجمارك .....، وغيرها. ومن اجل زيادة السيطرة الروسية، فرضت روسيا آنذاك تعرفة كمركية مرتفعة على البضائع البريطانية لمنافسة التجارة البريطانية في بلاد فارس (ايران)، وركزت روسيا للحصول على امتيازات داخل بلاد فارس، تتيح لها فرصة للنفوذ والسيطرة والتوسع .كما اهتمت بمشاريع السكك الحديدية كمشروع (كابنست) الخاص بشبكة من السكك الحديدية الروسية من روسيا عبر ايران، والعراق، تنتهي بميناء الكويت، على الخليج العربي، من اجل تقوية التبادل التجاري بين المنطقتين، ومما دعم موقف الروس في منطقة الخليج، هو ترحيب شيوخ الخليج بالروس في

محاولة منهم لتخفيف الضغط الذي يمارسه الإنكليز عليهم ، لا سيما أن دخول الروس إلى مشايخ الخليج كان تجارياً، وثقافيا في بادئ الامر [٤١]. وبهذا مثلت مساحات التوسع الروسي مزاحمة النفوذ البريطاني في المنطقة مسالة أقلقت بريطانيا خصوصاً مع ملاحظة التقارب الفرنسي – الروسي آنذاك.

مثل احتلال نابليون لمصر، اليقين للبريطانيون بخطورة التهديد الفرنسي وجديته، لان الفرنسين كما اشرنا سابقا أرادوا قطع طرق المواصلات البريطانية المؤدية إلى الهند، واستجابة لهذا التهديد سعت بريطانيا إلى تكوين حاجز متماسك من البلدان القريبة من الهند وخصوصاً بلاد فارس، لمحاولة منع الفرنسيين والروس وغيرهم من القوى الأوربية من تشكيل تهديد جديد للمصالح البريطانية في المنطقة [٤٢]. فبعد إن خسرت فرنسا الحرب والتنافس مع بريطانيا تقربت وبشكل سري إلى التحالف مع روسيا لصد الأطماع البريطانية في المنطقة. لان التحالف الروسي– الفرنسي عام ١٨٩٣ م، مثل خطوة مهمة لروسيا من اجل الوصول إلى الخليج العربي، نضراً للعلاقة الطيبة التي كانت تربط فرنسا ببعض دول الخليج العربي، كـ(مسقط)،إذ عملت روسيا على استخدام السفن الفرنسية للوصول إلى الخليج العربي، لتُنشئ مركز تجسس واستطلاع، الأمر الذي دفع بريطانيا وعلى رأسهم اللورد (كيرزون) إلى التصدي لتلك السفن وعقد الاتفاقيات مع شيوخ الخليج سالفة الذكر. إذ أوجب عليهم كما اسلفنا بعدم الدخول في مفاوضات مع أي دولة إلا بموافقة بريطانيا. في حين استخدمت روسيا سياسة الترغيب ومنح الأموال والأوسمة للتقرب من شيوخ الخليج، وعارضت اتفاقية الحماية البريطانية على الكويت عام ١٨٩٩ م، التي كانت من جملة أهدافها، إحباط خطط روسيا في المنطقة ، فقد كان اشدها تأثيرا على بريطانيا مشروع سكة حديد يربط بحر قزوين بالخليج العربي، والتي كثفت بريطانيا لأجلها جهودها لمنعه [٤٣]. والأمر الأخر الامتيازات التي سلمت بلاد فارس في ضل حكومة (أمين) السلطان، على طبق من ذهب إلى روسيا التي حصلت عليها روسيا داخل ايران . فضلاً عن إنشاء عدد من البنوك والمؤسسات المالية الروسية داخل بلاد فارس (ايران) كمسالة القروض سبب الضغوط التي رضخ لها حكام بلاد فارس آنذاك منهم (ناصر الدين شاه) وابنه (مظفر الدين شاه) لحاجتيهما للأموال لإنفاقها على سفراتهما في أوروبا. ومسالة السيطرة على الجمارك وفرض التعريفات الجمركية على البضائع البريطانية [٤٤] ... ، وغيرها .

اشتد التنافس البريطاني – الروسي في تلك الفترة الأمر الذي دفع بريطانيا إلى القيام باستعراض القوة البحرية وإثارة القلاقل بوجه روسيا في ايران القريبة على الهند والتي تضر بطرق التجارة مع الأخيرة في ما لو تمت السيطرة الروسية على ايران ووقفت بوجهها في العراق كونه الجسر إلى الخليج العربي، في محاولة لمد سكة حديد تصل من روسيا عبر ايران وتنتهي بالكويت . أثارت بريطانيا القلاقل في داخل روسيا من اجل تشتيتها ، كما استخدمت الوفاق الودي البريطاني الياباني عام ١٩٠٢ م، لا سيما بعد هزيمة روسيا من اليابان عام ١٩٠٥ م، الأمر الذي أدى إلى تحول التوجه الروسي والحد من أطماعها في الخليج وعودتها إلى المجال الأسيوي المحاذي لها وعقد اتفاق (بطرسبورغ) عام ١٩٠٧ م، الذي تم على اثره تقسيم بلاد فارس (ايران) إلى شمال فارس وجنوب فارس، والتي اصبح فيها الشمال تحت السيطرة الروسية وبقي الجنوب تحت السيطرة البريطانية [٤٥].

سادساً : التنافس البريطاني – الأمريكي .

اذا كانت بريطانيا قد نجحت في إبعاد جميع منافسيها عن منطقة الخليج العربي وصولاً لمرحلة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، لكنها لم تنجح في إبعاد حليفتها الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية) من النزول إلى منطقة الخليج العربي عموماً والعراق النفطي على وجه الخصوص، فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى كانت بريطانيا تصر على أن تبقى وبأي ثمن هي المسيطرة في الخليج العربي، لكن ما أن تشكل عصر الاكتشاف البترولي وتدفقه من هذه المنطقة ، أصحبت مسالة الهند والسيطرة على الطرق المؤدية إليها والتي تضر بامور التجارة هي أمور ثانوية[٤٦] . لان (البترول) عّد واحد من اهم سمات التنافس البريطاني – الأمريكي.

كانت مصالح للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص تنمو مع نموها كقوة دولية كبرى في العالم . فلم تكن الولايات المتحدة مهتمة ومندمجة في باهتمامها في تلك المنطقة مثلما كانت بريطانيا مندمجة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في المنطقة ، فقد كان الاهتمام الأمريكي كنشاط تشجيعي للبعثات التبشيرية وبعض الاتصالات التجارية[٤٧] التي أخذت تتصاعد في اهتمامها فيما بعد . تعود بداية الاهتمام الأمريكي في المنطقة عندما تطلبت المصلحة القومية الأمريكية قيام تجارة واسعة مع مختلف دول العالم قامت الولايات المتحدة بإقامة روابط وعلاقات تجارية وسياسية منطقة بلدان منطقة الشرق الأوسط منذ عام ١٧٨٤ م [٤٨]، وصولاً لمد جذور الاهتمام في بداية القرن الثامن عشر إلى أواخره، حيث طبيعة العلاقات الأمريكية– العثمانية في بداية ثمانينات القرن الثامن عشر، في سنة ١٨٨٤ م، عندما حمل ضغط التجار ومالكي السفن التجارية الأمريكية ، الكونغرس الأمريكي إلى عقد الاتفاقيات بهدف توسيع التجارة الأمريكية. وحينها ادرج اسم الدولة العثمانية ضمن قائمة الدول التي يمكن التعامل معها، وكان النشاط التجاري أبرز ما تتسم به هذه العلاقة خلال القرن المذكور[٤٩] ،إذ أسست علاقة قوية جدا مع العثمانيين آنذاك، ففي سنة ١٨١٣ م نشأت علاقة قنصلية بين العثمانيين والولايات المتحدة الأمريكية ، وكان الباب العالي العثماني قد رحب بفكرة إنشاء علاقات سياسية وتعيين مفوض أمريكي لديه ، وتطورت العلاقة بين الطرفين حتى عقدوا معاهدة سنة ١٨٣١ م، سمح فيها العثمانيين للسفن الأمريكية بالدخول إلى البحر الأسود ، وحصلت بمقتضاها الولايات المتحدة الأمريكية على بعض الامتيازات الاقتصادية وضلت العلاقة طيبة بين الطرفين حتى فترة قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى والتي وقفت فيها الولايات المتحدة فيها ضد تركيا بعد تردد .[٥٠]

أولى تلك العلاقات التي أقامتها الولايات المتحدة كانت مع سلطنة مسقط وعمان وذلك عندما عقدت اتفاقية للصداقة والتجارة عام ١٨٣٣م، تمنح بموجبها التجار الأمريكيين في السلطنة بعض الامتيازات التجارية والقنصلية[٥١] و كان النشاط التجاري ابرز ما اتسمت به هذ العلاقات مع مشايخ المنطقة ، كما كان للإرساليات التبشيرية في منطقة الخليج العربي دوراً لا يقل أهمية عن دور التجارة .إذ قامت الولايات المتحدة بإرسال رعاياها لعقد عدة اتفاقيات مع شيوخ منطقة الخليج ، فقد أرسلت في عام ١٩٠٨ م، احد رعاياها للتوصل إلى اتفاق حول عدد من المشاريع العامة، كما

قاموا بتأسيس (الشركة العثمانية – الأمريكية للتنمية)، إلا أن المشروع لم يكتب له النجاح، لتعارضه مع مقررات وبنود الدستور العثماني من جهة، والعراقيل التي وضعتها بريطانيا من جهة أخرى[٥٢] . لكن بعد اكتشاف النفط، اخذ اهتمام الولايات المتحدة يزداد سعياً منها للحصول على نصيب لها في هذه المنطقة ، قبل أن تبدا الحرب العالمية الأولى بسنة ، كانت الولايات المتحدة الأمريكية ساعية بأن تقوي جذور العلاقة مع العثمانيين من جديد، بسبب عدم اكتمال الشراكة الأمريكية– العثمانية الأولى انفه الذكر . من خلال مطالبة شركة (كاليفورنيا) سنة ١٩١٣ م، العثمانيين الحق باستغلال وتسويق كافة الثروات النفطية في الدولة العثمانية مقابل تقديمها قرض قدره (اثنا عشر مليون ونصف) فرنك مع المشاركة في الأرباح ، إلا أن الدولة العثمانية رفضت ذلك فما كان للأمريكان إلا أن يرسلوا بعثة إلى (فلسطين) للتنقيب عن النفط ، لكن اندلاع الحرب العالمية الأولى كان عائقاً لهذا المشروع[٥٣] .

ساهم المبشرون الأمريكان وبشكل رئيسي في تغلغل نفوذ بلادهم في الدولة العثمانية. والى ذلك أشار أستاذ العلاقات الدولية في جامعة كولومبيا الدكتور مون (Moon) حين قال" إن الجمعيات التبشيرية الأمريكية وجدت في الأقطار الخارجية من اجل بناء الإمبراطورية الواسع"[٥٤] ، جاء النشاط التبشيري متماشيا مع متطلبات المصالح الأمريكية المتنامية في الخليج العربي وهو بمنزلة خطوه تمهيدية لدعم هذه المصالح وما يعقبها من نفوذ سياسي أمريكي في المنطقة، إذ أدت شبكة المدارس الأمريكية دوراً خطيراً، إذ رفعت شعار المؤسسات الخيرية ، فُخرجت خلال سنوات طويلة وفقاً لمبادئها أطباء ومهندسين ومعلمين وإداريين، اصبحوا سندا للتوغل الأمريكي في الدولة العثمانية [٥٥]. بيد إن تلك المبادئ المزعومة قربت وبشكل كبير من منطقة الخليج العربي ، حينما اعلن الرئيس الأمريكي (ودرو ولسن) آنذاك، مبادئه الشهيرة إبان الحرب العالمية الأولى واهما (حق تقرير المصير) حيث تعلقت آمال شعوب تلك المنطقة لتطلعات الاستقلال والحرية، ولكن مع انتهاء الحرب العالمية الأولى لم يتمكن ويلسون من تطبيق مبادئه، بسبب موقف مجلس الشيوخ منه، وبسبب الأطماع الاستعمارية لهم ، فتزعزعت ثقة شعوب المنطقة بالولايات المتحدة الأمريكية[٥٦] .

ومن منطلق أهمية النفط بعد اكتشافه ثم انتهاء الحرب العالمية الأولى ، لم تغفل الويلات المتحدة الأمريكية عن تلك الأهمية ، خصوصاً بعد أن نشرت الأبحاث العلمية وجود كميات كبيرة من النفط في منطقة الخليج العربي ، الأمر الذي دعى الولايات المتحدة الأمريكية وبعد إدراكها بأن بترولها المحلي يستنزف بسرعة، بعد أن تنبأ خبراءها بأن مخزونها النفطي سيتناقص في المستقبل[٥٧] . لذا قامت بالبحث عنه خارج أرضها ولم تجد منطقة تستحوذ على بترولها افضل من منطقة الشرق الأوسط، والخليج العربي تحديدا. مما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الدخول في منافسة مع بريطانيا وفرنسا ، إذ قامت بدعم الشركات والأشخاص الذين يتقدمون بالطلبات للحصول على امتيازات نفطية في منطقة الخليج العربي والعراق على وجه الخصوص[٥٨] ومن هذا المنطلق بدأت حِدة التنافس البريطاني – الأمريكي تلوح في الأفق .

مع انتهاء الحرب العالمية الأولى وخسارة ألمانيا والدولة العثمانية، أصبحت بريطانيا هي صاحبة القوة في المنطقة العربية، وحاولت بسط سيطرتها على نفط الخليج وخصوصاً العراق ونفط شمال ايران [٥٩] ، ولكن الولايات المتحدة

أخذت تراقب المفاوضات التي تدور بين الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية لاقتسام نفط الموصل بقلل كبير، فقد أثار احتكار بريطانيا للنفط في الأراضي المشمولة بالانتداب البريطاني استياء حكومة الولايات المتحدة، وبعد تقسيم المنطقة بين (بريطانيا وفرنسا) ، إذ عدت الولايات المتحدة الأمريكية تلك الاتفاقيات واخصها اتفاقية (سايكس – بيكو)، بانها اتفاقية احتكرت النفط بين بريطانيا وفرنسا ، خصوصاً بعد تسويق الولايات المتحدة نفسها بأنها احد الحلفاء الذين لهم الحق في أن تُعامل على قدر المساواة مع حليفتيها بريطانيا وفرنسا[٦٠]. فطالبت الولايات المتحدة بتنفيذ سياسة (الباب المفتوح) وفسح المجال أمام الشركات الأمريكية للحصول على حصة من نفط (العراق)[٦١]،وانطلاقا من هذا المبدأ دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في صراع مع بريطانيا في مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ م، بسبب استبعادها من المشاركة مع المصالح النفطية البريطانية والفرنسية في المؤتمر[٦٢].

أدركت الولايات المتحدة ومن خلال سير المحادثات بأن بريطانيا تحاول استبعادها من الحصول على أية حصة نفطية في المناطق الواقعة تحت انتدابها ونتيجة لذلك بدأ التنافس البريطاني– الأمريكي يأخذ طابعاً مختلفا عن السابق، إذ تحولت استراتيجية الولايات المتحدة من سياسة المراقبة والانتظار عن بعد، إلى سياسة الدخول في معترك الصراع من اجل النفط . وبعد عدة مفاوضات مع بريطانيا تم التوقيع على اتفاقية الخط الأحمر عام ١٩٢٨ م، حصلت من خلالها الشركة الأمريكية على حصة من شركة النفط التركية[٦٣].

اجتهدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التخلص من اتفاقية (الخط الأحمر) ودخلت في منافسة شديدة مع الشركات البريطانية للحصول على امتيازات خارج منطقة الخط الأحمر. سعت الشركات الأمريكية للحصول على امتيازاتها داخل المملكة العربية السعودية بعد تقارير المسح الجيولوجي بوجود النفط في المملكة، مما حدا ببريطانيا السعي في جانب أخر للحصول على ذلك الامتياز، وبعد منافسات بين الجانبين استطاعت شركة (ستاندارد اويل كاليفورنيا) من الحصول على الامتياز بالرغم من العروض التي قدمتها الشركات البريطانية (للملك عبد العزيز) إلا أنها لم تجد فرصتها فيه ،وذلك لعدم إيفاء (فرانك هولمز) بالالتزامات التي ترتبت عليه[٦٤] ، بدأت قضية النفط السعودي بالاحتياجات المتزايدة للدولة الجديدة التي كان يتطلع لها عبد العزيز بن سعود بأن تسلم إعانة قدرها (٦٠,٠٠٠) جنيه إسترليني من الحكومة البريطانية ولذلك ضمنت بريطانيا الحدود من الحكومة البريطانية وضمنت بريطانيا الحدود المرسومة له على المناطق الخاضعة للسيطرة البريطانية فكان (هولمز) أول من قدم امتياز للملك عبد العزيز ابن سعود للحصول على امتياز نفط الإحساء لصالح (الشركة الشرقية العامة)، التي كان يمثل مصالحها في الخليج العربي، وتمكن من الحصول على موافقة الملك لمنح الامتياز له بعد التعهد الذي حصل عليه من الشركة والذي تضمن دفع إيجار سنوي قدر (٢٠٠٠) جنيه سنويا ، مع مراهنة عقارية يتم الاتفاق عليها عند اكتشاف النفط وفي حال عدم دفع الشركة بدل الإيجار السنوي وعدم المباشرة بالتنقيب في الوقت المحدد، فإن الاتفاق يُعد ملغياً، وبالفعل تم إلغاءه لعجز الشركة مواصلة التنقيب[٦٥] .

وبذلك أصبحت الشركات الأمريكية هي الوحيدة المسيطرة على تلك الامتيازات. جاء اختيار شركة ستاندارد اويل كاليفورنيا لعدة أسباب أهمها [٦٦]:

١- عدم ارتباط المملكة العربية السعودية باي تعهد مع طرف أخر خاصة بعد انسحاب (هولمز) من أخر امتياز عام ١٩٢٥ م.

٢- ظهور التقارير التي تشير إلى وجود النفط بكميات كبيرة في المملكة العربية السعودية .

٣- إمكانية الحصول على الامتياز من حكومة السعودية دون الرجوع إلى بريطانيا .

٤- -حاجة الملك عبد العزيز إلى المال لبناء مملكته الجديدة الأمر الذي جعله يرفض العرض البريطاني والقبول بالعرض الأمريكي الذي كان اكثر سخاء من العرض الأول.

لهذه الأسباب وغيرها أبرمت الاتفاقية الأولى بين (المملكة العربية السعودية) وشركة (ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا) بتاريخ ٢٩ أيار ١٩٣٣ م ،وكانت مدة الامتياز (٦٠) عاما[٦٧].

كما أن الولايات المتحدة نجحت أيضاً تمكنت بالحصول على امتياز نفطي في ايران، بالنسبة لإيران كانت شمال ايران مقترنة باسم مواطن روسي الذي حصل على امتياز نفطي عام ١٩١٦ م. إلا أنه على اثر تغير أوضاع روسيا عام ١٩١٧ م، بسبب قيام الثورة البلشفية، حال دون تنفيذ الاتفاق ، على الرغم من تمكن بريطانيا باستثمار الفرصة لصالح للشركة الأنجلو- فارسية بالحصول على هذا الامتياز، وتمكنها من شرائه عام ١٩١٨م، غير أن بريطانيا لم تتمكن من استثماره، لمزاحمة الولايات المتحدة لها في المنطقة وكذلك رغبة ايران من منح الامتياز للولايات المتحدة، وبعد عدة احتجاجات من قبل الطرف الإيراني والبريطاني ثبتت للحكومة الإيرانية موقعها في ١٩٢١ م، عندما أعطت الامتياز لشركة النفط الأمريكية (ستاندرد نيوجرسي) لمدة (٥٠) عاماً [٦٨].

إن طبيعة فترات التنافس الحقيقية ما بين بريطانيا والولايات المتحدة حول النفط في منطقة الشرق الأوسط يمكن إبراز أهمها من خلال الاتي [٦٩]:

١ - ظهرت أولى صور التنافس والصراع البريطاني-الأمريكي حول النفط ، عندما أرسلت شركة (Socony) الأمريكية، اثنين من الجيولوجيين إلى العراق للبحث والتحري عن منابع النفط في أواخر آب ١٩١٩ م، إذ قامت الولايات المتحدة بمفاتحة بريطانيا بالموضوع آنذاك إلا أن الرد البريطاني كان الرفض، مما دفع الشركات الأمريكية إلى تحريض الحكومة الأمريكية على التدخل بصورة تحقق نتائج إيجابية لهذه الشركات بيد أن الظروف الدولية اللاحقة لم تكن في صالح بريطانيا التي كانت ترمي إلى الانفراد بنفط العراق ، إذ كان لزاماً عليها أن ترضي فرنسا مقابل تخليها عن ولاية الموصل، كما أن الولايات المتحدة كانت تطالب بسياسة الباب المفتوح وقد أصرت وزارة الخارجية الأمريكية على رفض العودة إلى أوضاع عام ١٩١٤ م . بعدما ظهر للعيان الاتفاق الأنجلو- فرنسي في سان ريمو الذي أثار سخط الولايات المتحدة الأمريكية .

٢ – إن ذلك الصراع النفطي بين كل من بريطانيا والولايات المتحدة أخذ صورا بعيدة ، إذ أنه أصبح صراعاً واضحاً بين الطرفين ، ففي قضية الموصل التي ورد ذكرها آنفاً وفي مؤتمر لوزان الذي نظّم لعقد الصلح مع الحلفاء في ١٩٢٣م، وقف الوفد الأمريكي في هذا المؤتمر ضد بريطانيا، وبسبب العلاقات القوية بين أمريكا وتركيا، فأن الأمريكيين وقفوا دون اعتراف الأتراك بالادعاءات النفطية البريطانية وإن الدعم الذي تلقاه الرئيس التركي (كمال أتاتورك) من المصالح السياسية والتجارية في الولايات المتحدة الأمريكية قد وقف في طريق تسوية المشكلة بالشكل الذي يرضي البريطانيين.

٣ – ارتأت بريطانيا إشراك إحدى الشركات الأمريكية حتى تذهب إلى مؤتمر لوزان مدعمةً بالتأييد الأمريكي في مواجهة تركيا وعلى اثرها شهدت العلاقات المتوترة بين شركات النفط الأمريكية والبريطانية ، تحسناً ملموساً ودخلت شركة (ستاندرد أويل– نيوجرسي) الأمريكية في مفاوضات مع شركة النفط التركية استمرت بين الطرفين لفترة طويلة ، إلى أن توصل الطرفان إلى اتفاق في نيسان ١٩٢٦م حول توزيع الحصص . وقد حصلت الشركات الأمريكية على ٢٥ %من أسهم شركة النفط التركية واعترفت بشرعية امتيازات الشركة وحقوق العراق في ولاية الموصل ،وبذلك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً اعترافها بالانتداب البريطاني على العراق.

٤ – في عام ١٩٢٦ م، عُقد اتفاق أكد على مبدأ تكافؤ الفرص بالنسبة للمصالح البريطانية والأمريكية . وفي عام ١٩٢٨ م، وزعِت الحصص بين الشركات:(شركة تكساس Texas) وشركة سنكلير(Sinclair) وشركة مكسيكان (Mixican)وشركة كولف (Gulf) وشركة سوكوني فاكوم (Facum Socony) وشركة ستاندرد أويل– نيوجرس (S.O.of.N.J)وشركة أتلانتك (Atlantic) وتمكن الأمريكيون من المشاركة في الامتياز بحصة قدرها ٧٥,٢٣ %من حقوق استثمار النفط .

٥ – وعلى الرغم من تلك التسوية التي تمت بحصول الشركات الأمريكية على حصة في شركة النفط التركية إلا أنها لم تكف عن المطالبة بسياسة الباب المفتوح وأخذت تحاول الحصول على امتيازات مستقلة في العراق وغيره من المناطق الغنية بالنفط مما أشعر كل من بريطانيا وفرنسا بالخطر الذي يهددهما من جانب أمريكا وصممتا على إغلاق سياسة الباب المفتوح تجاه الأعضاء المساهمين في شركة النفط التركية حتى لا تتمكن الولايات المتحدة من الحصول على امتيازات تخولها بالتنقيب على النفط في العراق ، سارعت بريطانيا وفرنسا الى عقد اتفاقية في ٣١ تموز ١٩٢٨ سميت باتفاقية الخط الأحمر التي بموجبها منعت الجماعة المساهمة في شركة النفط التركية استناداً لمبدأ الحرمان الذاتي وهو الشرط الذي تضمنته اتفاقية الخط الأحمر الذي يقضي بمنع أعضاء شركة النفط التركية من استثمار النفط بشكل منفرد ما لم يتم عن طريق الشركة نفسها ، وحددت المنطقة المشمولة بهذه الاتفاقية معظم الأراضي التي تشملها الدولة العثمانية قبل انهيارها في الحرب العالمية الأول وتم توزيع الأسهم بنسبة ٧٥,٢٣ %لكل من شركة دارسي والأنجلو – ساكسون والشركة الفرنسية(Fracaisedes Petrol.Co) وشركة استثمار الشرق الأدنى الأمريكية (T. N. E. D. C.) بنسبة ٥ % وشركة المساهمات والاستثمارات المحدودة (T. P. I) .

٦ – لقد سعت أمريكيا إلى رسم سياسة الباب المفتوح لاستخدامها كذريعة للدخول في امتيازات الشركات النفطية البريطانية العاملة في العراق. وانها لم تكن إلا خدعة للدخول في التنافس على النفط . ومضمونها يقتضي تطبيقها لصالح الشركات الأمريكية في الشرق الأوسط وهو الشرط الأساسي للاعتراف الأمريكي بالانتدابين البريطاني والفرنسي في تلك المنطقة وما إن حصلت الشركات الأمريكية على نسبة من الأسهم في شركة النفط التركية، تراجعت أمريكا عن تأييدها لتركيا في الموصل واعترفت بالانتداب البريطاني على العراق .وبعد ضمان الولايات المتحدة حصتها في شركة نفط العراق سعت إلى أن تضع لها موطئ قدم في شركة نفط الموصل التي تأسست عام ١٩٣٢ م عندما منح امتياز تلك الشركة إلى شركة إنماء النفط البريطانية في ٢٠ نيسان من العام ه نفسه وبسبب المنافسة الشديدة لم يكن للأمريكان دوراً أو مساهمة في شركة نفط الموصل .

٧ – كما حاول الأمريكان الحصول على امتياز في شركة نفط البصرة والتي تأسست في ٢٩تموز ١٩٣٨ ، من خلال شركة تكساس ، إلا أن الشركات البريطانية حالت دون تقديم هذا الطلب مستغلة بذلك النفوذ البريطاني الكبير ، حيث تمكنت شركة نفط العراق من أن تحصل على ثلاثة امتيازات غطت مساحة إجمالية ٤٣٧٧١٨ كيلو متر مربع أي ٨,٩٩ %من الأراضي العراقية .

يمكن القول إن اتفاقية سان ريمو اعتبرت أول شرارة لتفجير الصراع بين بريطانيا والولايات المتحدة، إذ تنافست القوتان من أجل احتكار امتيازات التنقيب عن البترول في المنطقة، وكانت الغلبة في نهاية الأمر لبريطانيا التي كانت قد أخذت تعهدات من شيوخ المنطقة وأمرائها لاحتكار امتيازات التنقيب خلال الفترة التي سبقت قيام الحرب العالمية الثانية والتي كانت مليئة بالمنافسات والصراعات السياسية بين الولايات المتحدة وبريطانيا والتي كانت الأساس في نشوء صراع وتنافس قوي بين الدولتين في المراحل اللاحقة ، إذ تمكن الأمريكان خلال فترة (الحرب العالمية الثانية) أن يوسعوا نفوذهم بشكل واسع في العراق والمنطقة ،مما واجه معارضة شديدة من قبل البريطانيين الذين أدركوا بمرور الوقت الهدف الذي تبتغيه السياسة الأمريكية في المنطقة خصوصاً وهو سعيها التام بالسيطرة على اكبر عدد ممكن من مناطق البترول ، فضلا عن ان بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية استنفذت الكثير من قواها والتي خرجت من الحرب العالمية الثانية منهكة وضعيفة على الرغم من انتصارها في الحرب [٧٠]. مما اثر على مركزيتها في المنطقة المهمة ككل فبعد الحرب العالمية الثانية وبعد أفول الإمبراطورية البريطانية أحكم الأميركيون سيطرتهم على نفط السعودية والخليج وظهرت الولايات المتحدة كقوة جديدة في العالم مما دفعها إلى أن تحل محل بريطانيا في المنطقة .والتي دخلت بعدها في مرحلة اشد تعقيدا من غريمتها السابقة بريطانيا تمثلت في المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي .

الخاتمة :

المراحل التي مرت بها أهمية منطقة الشرق الأوسط كانت تسير جنباً إلى جنب مع تطور النفوذ البريطاني وترسيخه فيه وقد تم ذلك عبر سلسلة من السياسات التي عمدت بريطانيا إلى تنفيذها لفرض سيطرتها على الخليج العربي، وكان

عليها أن تخوض صراعاً مع الدول التي كانت تمارس نشاطها في المنطقة. كما وأن هنالك عوامل أخرى كان لها أبلغ الآثار في توطيد النفوذ البريطاني في العراق والخليج العربي. إذ اشتدت المنافسة الأوربية على الخليج على نحو ما شعرت به بريطانيا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، لاسيما المنافسة الفرنسية والروسية والألمانية. فألمانيا لم تكن خارج عملية الصراع القائمة في الخليج العربي وكانت الدولة العثمانية اكبر عون لها في التقدم نحو المنطقة، إذ طرحت ألمانيا إستراتيجية جديدة تتمثل بمشروع ربط عاصمتها برلين بمنطقة الخليج العربي بسكة حديد تجعل من السهل الانتقال من أوربا إلى الخليج العربي براً ، وبصورة مباشرة كانت الغاية الأساسية لهذه العملية هي تحقيق منافع اقتصادية واستراتيجية من جهة، وتهديد المصالح البريطانية في المنطقة من جهة أخرى، تمخض عن تلك الاهتمام التنافسية التصارعية مجموعة من النقاط التي يمكن الإشارة إليها على أنها كانت ولازالت مدعاة لجذب المستعمرين ألا وهي (الموارد الطبيعية) واهما النفط ، فضلاً عن مساعي اغلب المستعمرين المذكورين بان يكون للكيان الصهيوني نصيب في هذه المنطقة في فلسطين، لذا يمكن فهم المراحل المتعاقبة للاهتمام في هذه المنطقة (الشرق الأوسط) عبر الرجوع إلى بطون التاريخ منذ بدأ الاهتمام البريطاني بهذه المنطقة كبوابة للتجارة وصولاً إلى مراحل بعد اكتشاف النفط الذي كان العامل الأساس في استجذاب قوى أخرى لم يكن لها تاريخ من الاستعمار ، برزت بعد الحرب العالمية الثانية بعد ضعف الموقف البريطاني ولانشغالها في تصليح ما تعرضت له من دمار داخلي ، هذه القوة متمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية التي هيمنت على العالم بعد مراحل كبيرة أيضا من الصراع مع السوفييت.

الهوامش:

[١] – سالم مشكور ، نزاعات الحدود في الخليج " معضلة السياسية والشرعية " ، مكتبة مؤمن قريش ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ١٨ .

[٢] – عبد الرؤوف سنو ، اتفاقات بريطانيا مع إمارات الخليج العربي (١٧٨٩ – ١٩١٦) ، مجلة تاريخ العرب والعالم ، بيروت ، المجلد الاول ، العدد ١٧٤ ، ١٨٩٨ ، ص ١– ٢ .

[٣] – حامد حميد كاظم ، النفط العربي وتأثيره في العلاقات البريطانية – الامريكية خلال القرن العشرين ، مجلة مداد الاداب ، الجامعة العراقية ، المجلد ١ ، العدد ٦ ، ص ٥٨٩ .

[٤] – عبد الرؤوف سنو ، مصدر سبق ذكره ، ص ١ .

[٥] – عبد الرؤوف سنو ، مصدر سبق ذكره ، ، ص ٢ .

[٦] – سالم مشكور ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢ .

[٧] – عبد الرؤوف سنو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .

[٨] – سالم مشكور ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤ .

[٩] – عبد الرؤوف سنو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣ .

[١٠] – سالم مشكور ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣ .

[١١] – عبد الرؤوف سنو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣ .

[١٢] – سالم مشكور ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥ .

[١٣] – نفس المصدر ص ، ٢٣ ، ص ٢٤

[١٤] – عبد الرؤوف سنو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣ .

[١٥] – نفس المصدر ، ص ٣ .

[١٦] – سالم مشكور ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩ .

[١٧] – حامد حميد مصدر سبق ذكره، ص ٥٩١ .

[١٨] – سالم مشكور ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠ .

[١٩] – حامد حميد كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩١ .

[٢٠] – سالم مشكور ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١ .

[٢١] – سالم مشكور ، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩٢.

[٢٢] – نفس المصدر ، ص ٥٩٤ ، ص ٥٩٥ .

[٢٣] – يوسف سامي ، الاطماع البريطانية في منطقة الخليج العربي ، جامعة الانبار ، كلية التربية للبنات ، ص ١٣ ، ٢٠١٧ ، متوفر على الرابط : https://www.uoanbar.edu.iq/WomenEducationCollege/catalog/Master%20of%20Gulf(2).pdf

[٢٤] – عبد الرؤوف سنو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣ .

[٢٥] – يوسف سامي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥ .

[٢٦] – عصام محمد شبارو ، المقاومة الشعبية المصرية للاحتلال الفرنسي والغزو البريطاني ، دار التضامن للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٢ ، ص ٢٥ .

[٢٧] – عبد الرؤوف سنو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣ .

[٢٨] – عصام محمد شبارو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧ .

[٢٩] – نفس المصدر ، ص ٢٧ .

[٣٠] – عصام محمد شبارو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠ .

[٣١] – عبد الرؤوف سنو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤ .

[٣٢] – حامد حميد كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩٠ .

[٣٣] – عبد الرؤوف سنو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤ .

[٣٤] – سالم مشكور ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢ .

[٣٥] – حامد حميد كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩٦ .

[٣٦] – سليمان ابو خضر ، على موقع كوكل ، بعنوان اتفاقية سايسكس بيكو ١٩١٦ ، على الرابط : https://sites.google.com/site/tarekharab/sbikoo

[٣٧] – حامد حميد كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ٥٨٩ .

[٣٨] – رحيم كاظم محمود الهاشمي ، التنافس البريطاني – الروسي في ايران " في ضل حكومة امين السلطان ١٨٩٨ – ١٩٠٣ " ، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط ، كلية التربية ، العدد ٢٦ ، ص ١١٥ .

[٣٩] – يوسف سامي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦ ص ٧ .

[٤٠] – جمال محمود حجر ، القوى الكبرى والشرق الأوسط " في القرنين التاسع عشر والعشرين " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية – مصر ، ١٩٨٩ ، ص ٩٩ – ١٠٠ .

[٤١] – نفس المصدر ، ص ٧ .

[٤٢] – منقول بتصرف عن فواز مطر نصيف ، ملخص كتاب " التنافس البريطاني – الروسي في منطقة الخليج العربي ١٧٨٩ – ١٩٠٧ " ، متوفر على الرابط : https://iqdr.iq/search?view=f612dbc70f006f6e968c405e5c283cdf

[٤٣] – رحيم كاظم محمود الهاشمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢١ .

[٤٤] – نفس المصدر ، ص ١٢٢ .

[٤٥] – يوسف سامي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨ .

[٤٦] – جمال محمود حجر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٩ .

[٤٧] – نفس المصدر ، ص ١٣١ .

[٤٨] – ممدوح محمود منصور ، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط ، مكتبة مدبولي ، ط١ ، القاهرة – مصر ، ١٩٩٦ ، ص ٦٩ .

[٤٩] – حامد حميد كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩٨ .

[٥٠] – جمال محمد حجر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣١ .

[٥١] – حامد حميد كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨٩ .

[٥٢] – يوسف سامي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣ .

[٥٣] – نفس المصدر ، ص ١٧ ، ص ١٨ .

[٥٤] – حامد حميد كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ٥٩٩ .

[٥٥] – نفس المصدر ، ص ، ٦٠٠ .

[٥٦] – جمال محمد حجر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٢ .

[٥٧] – يوسف سامي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .

[٥٨] – حامد حميد كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠٠ .

[٥٩] – يوسف سامي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .

[٦٠] – حامد حميد كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠٠ ، ص ٦٠١ .

[٦١] – يوسف سامي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ ، ص ١٩ .

[٦٢] – حامد حميد كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠١ .

[٦٣] – يوسف سامي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩ .

[٦٤] – حامد حميد كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠١ .

[٦٥] – يوسف سامي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١ .

[٦٦] – حامد حميد كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠١ ، ص ٦٠٢ .

[٦٧] – يوسف سامي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١ .

[٦٨] – نفس المصدر ، ص ١٩ .

[٦٩] – حامد حميد كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠٤ الى ص ٦٠٧ .

[٧٠] – يوسف سامي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤ .

المصادر :

١- سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج " معضلة السياسية والشرعية "، مكتبة مؤمن قريش، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٣ .

٢- عبد الرؤوف سنو ، اتفاقات بريطانيا مع إمارات الخليج العربي (١٧٨٩ – ١٩١٦) ، مجلة تاريخ العرب والعالم ، بيروت ، المجلد الأول ، العدد ١٧٤ ، ١٨٩٨ .

٣- حامد حميد كاظم ، النفط العربي وتأثيره في العلاقات البريطانية – الأمريكية خلال القرن العشرين ، مجلة مداد الآداب ، الجامعة العراقية ، المجلد ١ ، العدد ٦، ٢٠١٣ .

٤- يوسف سامي ، الأطماع البريطانية في منطقة الخليج العربي ، جامعة الأنبار ، كلية التربية للبنات ، ص ١٣ ، ٢٠١٧ ، متوفر على الرابط :
https://www.uoanbar.edu.iq/WomenEducationCollege/catalog/Master%20of%20Gulf(2).pdf

٥- عصام محمد شبارو ، المقاومة الشعبية المصرية للاحتلال الفرنسي والغزو البريطاني ، دار التضامن للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٢م.

٦- سليمان ابو خضر ، على موقع كوكل ، بعنوان اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦ ، على الرابط :
https://sites.google.com/site/tarekharab/sbikoo

٧- رحيم كاظم محمود الهاشمي ، التنافس البريطاني – الروسي في ايران " في ضل حكومة امين السلطان ١٨٩٨ – ١٩٠٣ " ، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط ، كلية التربية ، العدد ٢٦ ، ٢٠١٧.

٨- جمال محمود حجر ، القوى الكبرى والشرق الأوسط " في القرنين التاسع عشر والعشرين " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية – مصر ، ١٩٨٩.

٩- منقول بتصرف عن فواز مطر نصيف ، ملخص كتاب " التنافس البريطاني – الروسي في منطقة الخليج العربي ١٧٨٩ – ١٩٠٧ " ، متوفر على الرابط :
https://iqdr.iq/search?view=f612dbc70f006f6e968c405e5c283cdf

١٠- ممدوح محمود منصور ، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط ، مكتبة مدبولي ، ط١ ، القاهرة – مصر ، ١٩٩٦.